

ROYAUME DU MAROC



المملكة المغربية



خطاب السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية

بمناسبة تقديم
ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة

الأربعاء 21 مارس 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

* السيد الوزير؛

* السيدات والسادة الرؤساء المدراء العامون، ومدراء
المؤسسات والمنشآت العامة؛
* حضرات السيدات والسادة؛

● يشرفني أن أكون بينكم اليوم في هذا اللقاء المخصص لتقديم
ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة،
الذي يندرج في إطار استكمال منظومة "الميثاق المغربي
للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات" التي انطلقت منذ سنة
2008؛

● ويسعدني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والتتويه إلى "اللجنة
الوطنية لحكامة المقاولات" على العمل الجاد والهام الذي ما
فتنت تقوم به في هذا الاتجاه من أجل ترسيخ وتعميم ثقافة
ومبادئ الشفافية والمحاسبة في تدبير وتعاملات المقاولات
الصغيرة والمتوسطة، والمقاولات العائلية، والمؤسسات البنكية،
ثم لدى المؤسسات العمومية التي نحن بصدد إطلاق المدونة
الخاصة بها اليوم؛

• ويكتسي ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المنشآت والمؤسسات العامة، كما تعلمون، أهمية خاصة في خضم ما تعرفه بلادنا من إصلاحات كبرى وتحولات مؤسسية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ولاسيما بعد إقرار دستور فاتح يوليوز الذي يؤسس لتعاقدات مجتمعية جديدة تقوم على الديمقراطية التشاركية وتخليق الحياة العامة، وتعزيز الشفافية والنزاهة والحكمة الجيدة، وتقوية آليات المراقبة والمساءلة وتقديم الحساب؛

• وفي هذا السياق، يجدر التذكير بما جاء في الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره بمناسبة افتتاح السنة التشريعية يوم 14 أكتوبر 2011، حيث أكد جلالته على أن «دمقرطة الدولة والمجتمع وتحسين مناخ الأعمال يتطلب انتهاج الحكمة الجيدة بتفعيل المبادئ والآليات التي ينص عليها الدستور وعلى رأسها ربط تحمل المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة، وتخليق الحياة العامة بالتصدي لكل أشكال الفساد والرشوة والريع الاقتصادي والسياسي والاحتكار»؛

• كما ينبغي التشديد على أن البرنامج الحكومي الإرادي

والطموح الذي حظي بثقة نواب الأمة، يضع في مقدمة أولوياته تنزيلُ المقتضيات الدستورية، وتنفيذُ التوجيهات الملكية السامية خاصة فيما يتعلق بالشفافية والتخليق والحكامة الرشيدة، وذلك باعتبارها مداخل أساسية في دعم الثقة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، والرفع من جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال، من أجل خلق فرص الشغل وتطوير الخدمات وتيسير الولوج إليها لفائدة المواطنين والمواطنيين في إطار تكافؤ الفرص والإنصاف والتضامن؛

السيد الوزير؛

حضرات السيدات والسادة؛

• لا يخفى عنكم الدور الهام الذي تضطلع به المنشآت والمؤسسات العامة في المجهود الاستثماري الكبير والمتزايد الذي تبذله الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا على مدى العشرية الأخيرة، ولا سيما من خلال مساهمتها في تنفيذ السياسات العمومية، وإنجاز الأوراش الكبرى، ومواكبة مختلف الاستراتيجيات القطاعية بتوفير

البنيات التحتية والتجهيزات والخدمات الأساسية اللازمة لتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل، وبالتالي تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنيين، خاصة في العالم القروي والمناطق المهمشة؛

● ولقد سجّلت المنشآت والمؤسسات العامة خلال السنوات الأخيرة، بالرغم من الظرفية الصعبة المترتبة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتقلبات الأسعار الدولية للمواد الأولية، تطورا مطردا على مستوى أنشطتها ومعاملاتها وقيمتها المضافة في الميزانية العامة بحيث من المتوقع أن يبلغ حجم استثمار هذه المؤسسات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2012 ما يقارب 123 مليار درهم أي ما يعادل 65% من المجهود الاستثماري العمومي؛

● ومن المؤكد أن هذا التطور الإيجابي الذي حققه هذا القطاع، هو ثمرة مسلسل من الإصلاحات الهيكلية والمتواصلة على عدة مستويات، تهم أساسا الإطار القانوني، وطرق التدبير والتمويل والشراكة بين القطاعين العام والخاص، واعتماد سياسة التعاقد بين الدولة وهذه لهذه المؤسسات تقوم على ربط البرامج بالأهداف والاستثمار الأنجع للموارد وتقييم النتائج؛

حضرات السيدات والسادة؛

● سيرا على هذا النهج، تم وضع ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة، وفق مقاربة تشاركية ومشاورات موسعة مع الأطراف المعنية، بالاعتماد على مجموعة من المعايير الوطنية والدولية في مجال الحكامة الجيدة.

● ويهدف هذا الميثاق إلى نشر وتكريس الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت العامة المبنية على أفضل المعايير وتشجيع قيم وممارسات الشفافية والتواصل والتشاور، وتقوية دور ومهنية المجالس التداولية لهذه الهيآت، وتجسيد مبدأ الربط بين مسؤولية المسيرين والمحاسبة، كما سيساعد المنشآت والمؤسسات العامة على تطوير أدائها وتنافسيتها وتحسين صورتها لدى شركائها ومحيطها السوسيو-اقتصادي؛

● ويرتكز هذا الميثاق على المحاور الثلاثة التالية:

● أولاً: تعزيز المسؤولية والمحاسبة بهدف المزيد من الفعالية في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات العمومية، من خلال تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة من أجل تحديد الأهداف وملاءمتها مع الأولويات الحكومية

وتوضيح مسؤولية المسيرين وتقديم مخططات وتدابير واقعية ومراقبة وتدبير أمثل للموارد الموفرة وتقييم الإنجازات.

● وهكذا، سيتم توجيه رسائل مهام إلى مسيري المؤسسات والمنشآت من أجل تنزيل التوجهات العامة على شكل مخططات متعددة السنوات ذات استراتيجي وأهداف محددة ستتمكن من تدبير الموارد في مدى زمني يسمح بالتتبع والتقييم الموضوعي للنتائج المحصلة على أساس معايير النجاح، في ضوء الأهداف المرسومة؛

● بالإضافة إلى هذا، فإن مسيري المنشآت العامة مدعوون إلى وضع وتطوير آليات الحكامة والمراقبة الداخلية وأدوات استشراف المخاطر والتتبع والتقييم على نحو يمكن المنشأة من أداء مهامها على الوجه الأمثل، ومن وضع المواطن والمُرتفق في صلب اهتمامات تحسين المرفق العمومي والخدمات المقدمة؛

● ومن أجل ملاءمة الحكامة والتدبير والرقابة على المنشآت العامة مع مقتضيات الدستور الجديد، سيتم العمل على إصلاح القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة وذلك تماشياً مع متطلبات الربط بين المسؤولية والمحاسبة وتعزيز الشفافية؛

● المحور الثاني في هذا الميثاق يهتم دعم الفعالية من خلال
تقوية أدوار وتطوير كفاءات المجالس التداولية للمنشآت
والمؤسسات العامة للقيام بوظيفتها، بصفة منتظمة، في القيادة
الاستراتيجية ومراقبة التدبير وتتبع المخاطر، والسهر على
ملاءمة برامج عمل المؤسسات مع توجهات وأهداف السياسات
العمومية؛

● وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به
"المعهد المغربي للمدراء"، المحدث سنة 2009، في توفير
الدعم والتكوين لأعضاء المجالس التداولية لممارسة مهامهم
ومساهمتهم المهنية النشيطة في تحسين حكمة وفعالية الهيئات
المعنية؛

● ثالثاً: تعزيز الشفافية والتخليق من خلال النشر المنتظم
للمعلومات المتعلقة بالمنشآت العامة، وتبني سياسة تواصلية مع
جميع الشركاء، ونزع الطابع المادي عن الإجراءات عبر
استعمال مكثف للمعلومات لأجل توفير خدمة ذات جودة،
والتطبيق الصارم لمبادئ تفويت الصفقات في إطار شفاف
يضمن المنافسة الشريفة ونجاعة النفقات العمومية، ومحاربة

كافة أشكال الرشوة.

حضرات السيدات والسادة،

● إننا اليوم واعون بالتحديات التي تفرضها الحكامة الجيدة للمنشآت والمؤسسات العامة باعتبارها رافعة أساسية لنجاعة وفعالية مختلف السياسات العمومية والقطاعية وضمن استدامتها والتوزيع العادل لثمارها على عموم المواطنين والمواطنات؛

● وبالتالي، فإن هذا اللقاء ليس مجرد مناسبة لتقديم هذا الميثاق فحسب، وإنما هو فرصة سانحة لاستشراف التفعيل الأمثل للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة المتضمنة في هذا الميثاق، في أفق التطور التتموي لبلادنا خاصة في ظل تحديات الظرفية الدولية وحدة التقلبات المناخية من جهة، وارتفاع سقف الانتظارات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية؛

● وفي هذا الصدد، سيوجه السيد رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران منشورا اليوم إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة والرؤساء المدراء العاميين والمدراء العاميين ومدراء

المؤسسات والمنشآت العامة من أجل تفعيل أمثل لمحتوى الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة، وترجمته على أرض الواقع من خلال وضع مخطط عمل على صعيد هذه الهيآت والشركات العامة التابعة لها، يتم تقديمه إلى المجالس التداولية بهدف المصادقة عليه وتتبع التنفيذ الملائم لمقتضياته.

• ختاماً، لي اليقين أن أشغال هذا اللقاء ستساهم في الدفع قدماً بورش تحسين حكامة المنشآت العامة والانتقال بممارساتها إلى طور جديد في نظام الحكامة الرشيدة قائم على الشفافية والنجاعة والفعالية وربط المسؤولية بالمحاسبة طبقاً لمقتضيات الدستور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.